

المصدر: الحياة

التاريخ: ٨ أغسطس ٢٠٠٠

لجنة مراقبة حقوق الإنسان تدعو لبنان وإسرائيل الى سوق مرتكبي جرائم من "الجنوبي" الى المحاكمة

□ بيروت - «الحياة»

الدولي.

وجاء موقف اللجنة بعدما استقبلت ألمانيا الأسبوع الماضي دفعة من عناصر «الجنوبي» وعائلاتهم بهدف منحهم لجوءاً سياسياً. وكانوا هربوا من جنوب لبنان الى إسرائيل خلال انسحاب الأخيرة من لبنان.

ووجهت اللجنة رسالة الى وزارة الخارجية الألمانية دعوتها فيه الى إجراء تحقيقات أولية لمعرفة ما إذا كان بين اللبنانيين الواصلين الى ألمانيا من قسام بعمليات تعذيب في الشريط الحدودي الذي كان محتلاً.

وبعثت اللجنة برسالة أخرى الى رئاسة الجمهورية اللبنانية لتشكيل لجنة مستقلة لتحديد الانتهاكات التي حصلت خلال الاحتلال ومرتكبيها وتعميم التقرير دولياً لتتمكن السلطات القضائية في دول أخرى من البحث والتحقيق من المشتبه بهم. الى ذلك، كتبت صحيفة «هارتز» الإسرائيلية أن مئات من

دعت لجنة مراقبة حقوق الإنسان السلطات اللبنانية والألمانية للتأكد من أن أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات عدة لحقوق الإنسان وقانون الإنسانية خلال الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان سيساقون الى المحاكمة، على أنها شددت في المقابل على عدم إعادة عناصر «جيش لبنان الجنوبي» الموالي لإسرائيل الى لبنان إذا كانوا سيواجهون خطر التعذيب والمحاكمات غير العادلة أو الإعدام.

وقال المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة هاني مجالي: «إن الضباط السابقين في «الجنوبي» وعناصره الذين ارتكبوا جرائم تعذيب وغيرها يجب ألا يحصلوا على حصانة في الخارج بل يجب أن يكونوا عرضة للمحاسبة أينما حلوا وهذا يتطلب جهوداً جادة من الجانب اللبناني ومن المجتمع

عناصر «الجنوبي» الموجودين حالياً في إسرائيل طلبوا من المحامي يعقوف فينروت لتمثيلهم، وهو كان وكيلاً للرئيس الإسرائيلي السابق عازر وايزمان. وقال له «هارتز» إنه وافق على الطلب وسوف يطالب بلجنة عامة برئاسة محكمة العدل العليا لوضع مقياس للتعويض على عناصر «الجنوبي».

وأشارت الوكالة الى أن فينروت وزع استثمارات على الأمكنة التي تم توزيع عناصر «الجنوبي» عليها لتقديم تفاصيل أخرى عن مدة خدمتهم في «الجنوبي» وعدد أفراد عائلاتهم الذين بقوا في لبنان ونسبة الخراب الذي لحق بهم نتيجة الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.

ونقلت عن أحد الضباط السابقين في «الجنوبي» حنا سلامة أن إسرائيل دفعت لبعض العناصر مبلغاً مالياً بقيمة ٢٥٠٠ دولار وتم تجاهله في ما بعد.